



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الاول

2019

العدد السابع

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الأول - 2019)

Early Warning Report for the Banking Sector
(First Quarter– 2019)

البنك المركزي العراقي

2019

البنك المركزي العراقي – 2019

التقرير الفصلي للإنذار المبكر – الفصل الأول 2019

البنك المركزي العراقي- العراق – بغداد – شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2-1	المقدمة
11-3	الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
5-3	أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي
7-6	ثانياً/ كفاية الاحتياطات
6	1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
7	2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)
11-8	ثالثاً/ التغير في معدلات اسعار الفائدة
9-8	1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
11-10	2-سعر الفائدة الحقيقي
23-12	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
12	1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
14-12	2- ودائع المصارف / M_2
15-14	3-جمالي الائتمان النقدي /اجمالي الودائع
16-15	4-المضاعف النقدي
18-17	5-ربحية المصارف
18	6-القروض المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي
19	7-القروض المتعثرة/ اجمالي الودائع
20	8-القروض المتعثرة/ اجمالي الاصول
22-21	9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف
23 -22	10- فجوة الائتمان
27-24	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
25-24	أولاً/ معدل التضخم
26-25	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP
27-26	ثالثاً/ معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي GDP

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي في العراق	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار العراقي	2
6	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)	3
7	معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد M_2	4
9	اسعار الفائدة على الودائع، قيمة الدينار، الودائع الثابتة وودائع التوفير	5
10	سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، أسعار الفائدة الاسمية، الودائع الثابتة وودائع التوفير	6
11	سعر الصرف (النافذة، السوق)، فجوة سعر الصرف	7
13	نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية الى M_2	8
14	نسبة الودائع الثابتة، التوفير والجارية الى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	9
15	نسبة إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع	10
16	المضاعف النقدي ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية	11
17	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات	12
18	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	13
19	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	14
20	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	15
21	رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	16
23	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	17
25	معدل سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم	18
26	نسبة فائض أو عجز الموازنة الى GDP، نسبة حوالات الخزينة الى إجمالي الدين الداخلي	19
27	فجوة الناتج المحلي الاجمالي	20

المقدمة

لتعزيز مهمة البنك المركزي العراقي في الحد من المخاطر النظامية واتخاذ الإجراءات الاحترازية ولاسيما على المستوى الكلي macroprudential المدعمة بنظم مناسبة للإنذار المبكر تتلاءم مع التغيرات في البيئة الاقتصادية المحلية، يسر البنك المركزي العراقي أن يصدر تقريره السابع عن مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، إذ تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

ويتكون التقرير من ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر استقرار قيمة العملة المحلية وأداء الجهاز المصرفي وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تعكس صورة واضحة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) استقراراً نتيجة لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، فيما شهدت قيمة الدينار العراقي تحسناً أثناء الفصل الأول من عام 2019 بالمقارنة بذات النسبة في الفصل الأول من عام 2018، كما شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) ارتفاعاً بنسبة (20%) لتصل إلى (81.74%) أثناء الفصل الأول لعام 2019 بعد أن كانت (69.27%) أثناء الفصل الأول 2018.

فيما تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من خلاله يمكن التعرف على مدى سلامة الجهاز المصرفي، وتبين أن المصارف التجارية تتبع سياسة تحفظية في عملها، أذ انخفضت نسبة اجمالي الائتمان إلى اجمالي الودائع إلى (52%) للفصل الأول عام 2019 بعد أن كانت (58%) لنفس الفصل عام 2018، كما وأن فجوة الائتمان إلى (GDP) أصبحت سالبة في الفصل الأول عام 2019، أما بخصوص المضاعف النقدي فقد انخفضت قيمة المضاعف النقدي في الفصل الأول من عام 2019 ليصل إلى (1.40%) بعد أن كان (1.53%) في نفس الفصل لعام 2018، كما وأن العوائد التي حققها الجهاز المصرفي قد انخفضت من خلال ملاحظة نسبة

العائد على الموجودات التي انخفضت في الفصل الأول لعام 2019 إلى (0.13%) بعد أن كانت (0.20%) للفصل نفسه لعام 2018، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً أيضاً من (2.12%) في الفصل الأول لعام 2018 إلى (1.04%) للفصل نفسه من عام 2019.

أما بالنسبة للفصل الثالث فإنه يتضمن تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي من شأنها أن تؤثر في عمل الجهاز المصرفي، من خلال تحليل هذه المؤشرات تبين أن الاقتصاد الكلي العراقي شهد بعض التراجع أثناء الفصل الأول عام 2019 أذا ما قورن بذات الفصل عام 2018، إذ سجل معدل التضخم ارتفاعاً أثناء الفصل الأول من عام 2019 ليصل إلى (0.8%) بعد أن سجل (-0.2%) أثناء الفصل الأول من عام 2018، شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP انخفاضاً أثناء الفصل الأول من عام 2019 لتصل إلى (3.3%) بعدما كانت (14.3%) لنفس الفصل من عام 2018، كما وسجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاض في نسبة نموه إذ بلغت (3.5%) مطلع عام 2019، وهي اقل من النسبة المتحققة مطلع عام 2018 التي بلغت (13.3%).

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

يقيس مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي الضغط الكلي على سعر الصرف من خلال مقارنة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، ويكون هناك ضغط في سوق الصرف الأجنبي عندما يكون الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرضها. وتتدخل السلطات النقدية لتحقيق التوازن في سوق الصرف الأجنبي من خلال استعمال الاحتياطات الأجنبية في حالة الدول التي تستخدم نظام سعر الصرف الثابت أو التغير في سعر الصرف في حالة الدول التي تعتمد على نظام سعر الصرف المرن. إذ يعد سعر الصرف من المتغيرات الجوهرية التي لها تأثير مباشر في الاقتصاد كونه يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية كافة، وهو محور أساسي في السياسة النقدية، كما أنه أحد المؤشرات ذات الدلالة على قوة الاقتصاد، فهو مرتبط أساسي للاستقرار النقدي، إذ كلما اتسم هذا المتغير بالواقعية والاستقرار كلما كان تحقيق الأهداف الاقتصادية أكثر سرعة وسهولة، فهو يساهم في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات ونمو الاحتياطات الأجنبية ويعمل أيضاً على تجنب الاقتصاد من الضغوط التضخمية.

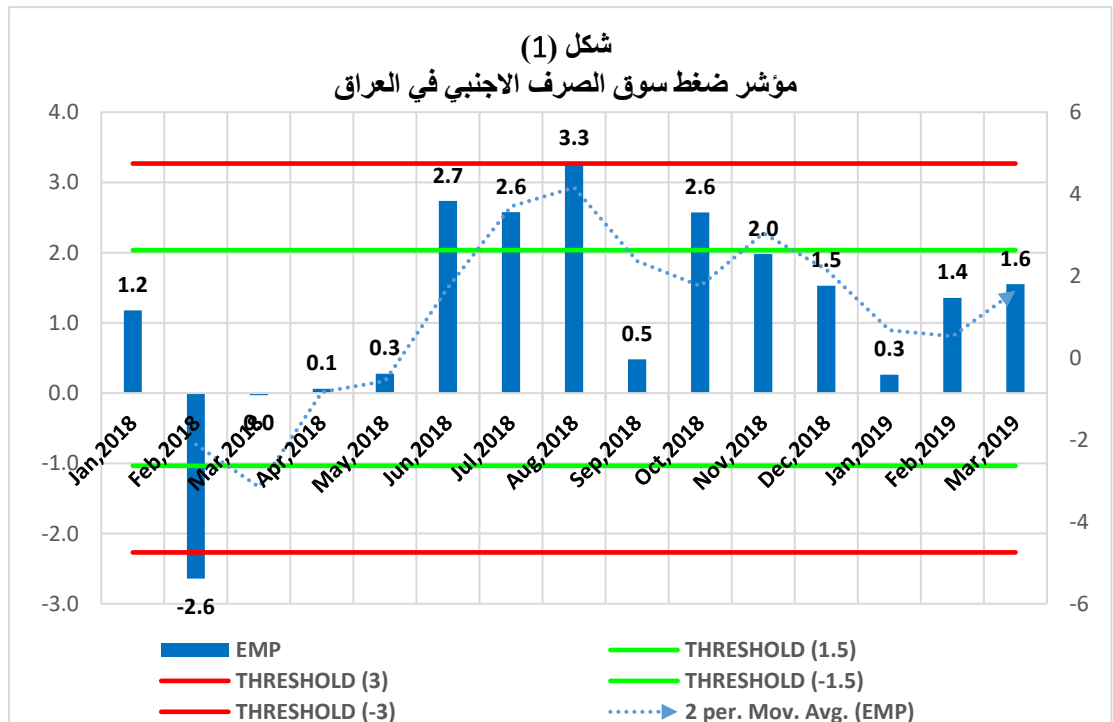
¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma\Delta\%er} \Delta\%er + \frac{1}{\sigma\Delta res} \Delta res$$

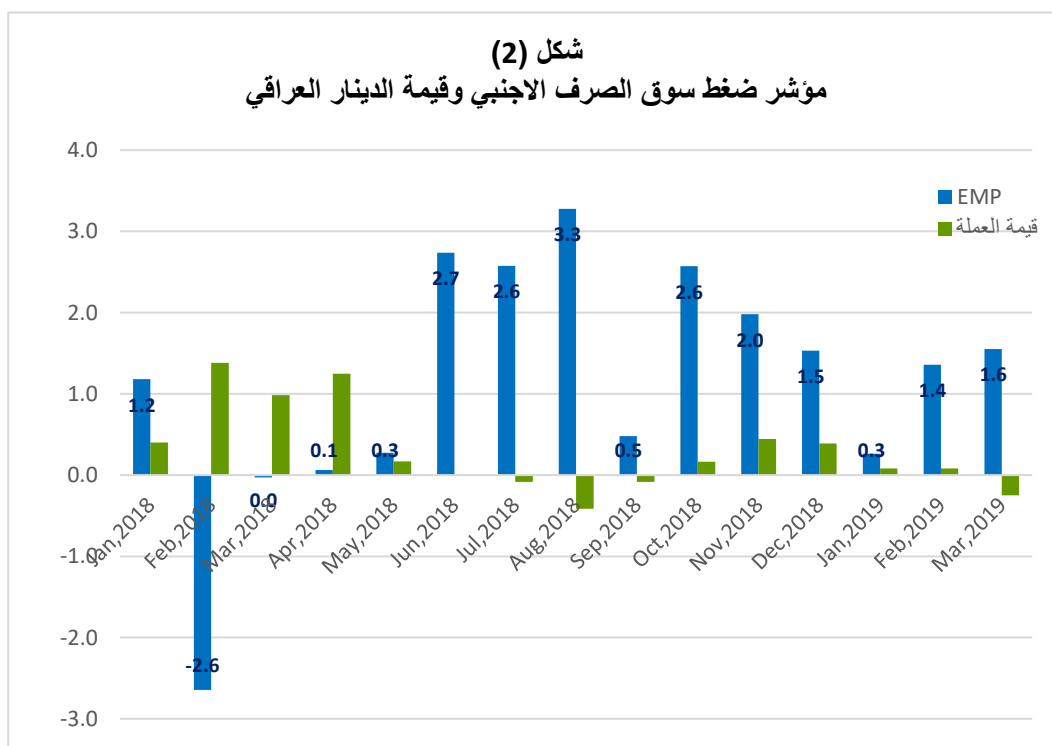
للمزيد انظر:

IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

لذا يكون من المهم قياس مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي لمتابعة التحركات التي تحصل في سوق الصرف، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط السوق (عرضاً وطلباً) على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال إدخال صافي الاحتياطات الأجنبية بصفة مؤثر أساس في سعر الصرف في العراق علماً أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر على مستوى ضغط سوق الصرف الاجنبي منها أسعار الفائدة وحجم الائتمان، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) أثناء الفصل الاول من عام 2019 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ أن استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل بالحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ سجلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (1.6) أثناء شهر آذار من عام 2019 بعدما كانت قيمته (0) أثناء شهر آذار من العام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاحتياطي الاجنبي ليصل إلى (77,692) مليار دينار وارتفاع سعر صرف الدينار في الاسواق من (1217) دينار للدولار في شهر آذار من عام 2018 ليصل إلى (1196) دينار للدولار في ذات المدة من عام 2019.



وقد شهدت قيمة الدينار العراقي انخفاضاً أثناء شهر آذار من عام 2019 لتصل الى (-0.03) مقارنة بالنسبة ذاتها في شهر شباط من عام 2019 والبالغة (0.08) نتيجة انخفاض سعر الصرف الدينار في شهر آذار ليصل الى (1196) دينار للدولار بعدما كان (1193) دينار للدولار في شهر شباط في عام 2019 وهذا ما دفع بضغط سوق الصرف الاجنبي الى الارتفاع ليصل الى (1.6) في شهر آذار من عام 2019 بعدما كان (1.4) في شهر شباط لذات العام، وكما موضح في الشكل (2).

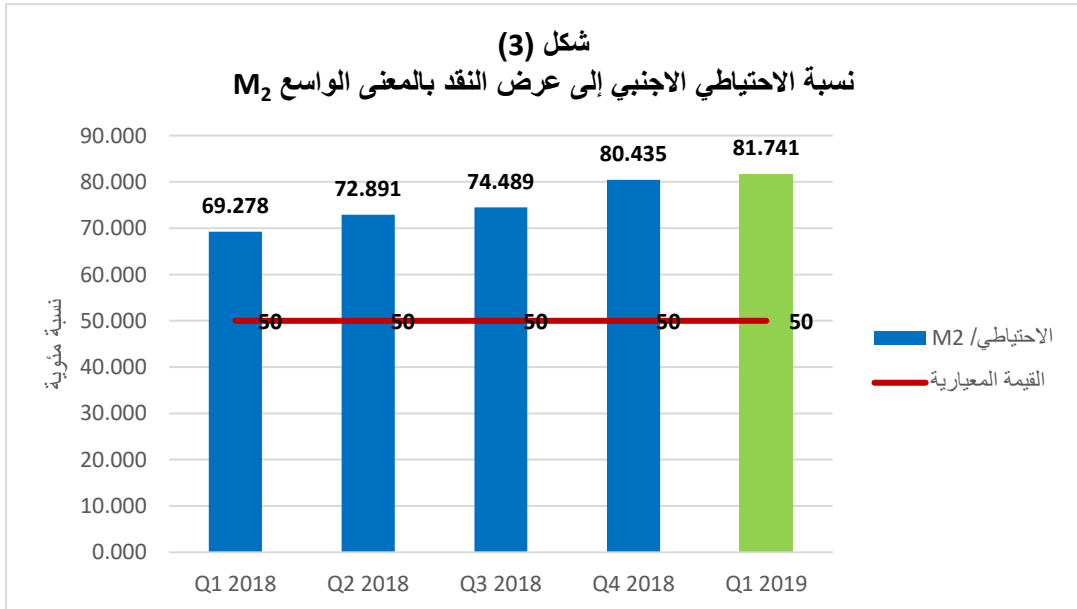


ثانياً/ كفاية الاحتياطيات:

1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂):

إن ارتفاع المؤشرات الخاصة بالاحتياطي النقدي الأجنبي تعكس الاتجاه الايجابي للأوضاع الاقتصادية، إذ أن ارتفاع الاحتياطي الأجنبي له العديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد، من خلال تأمين احتياجات سوق الصرف الأجنبي للعملات الأجنبية والتي تساهم في استقرار أسعار الصرف وقيمة العملة المحلية والذي ينعكس بالإيجاب على المحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية وتشجيع الاستثمار والإنتاج والتشغيل.

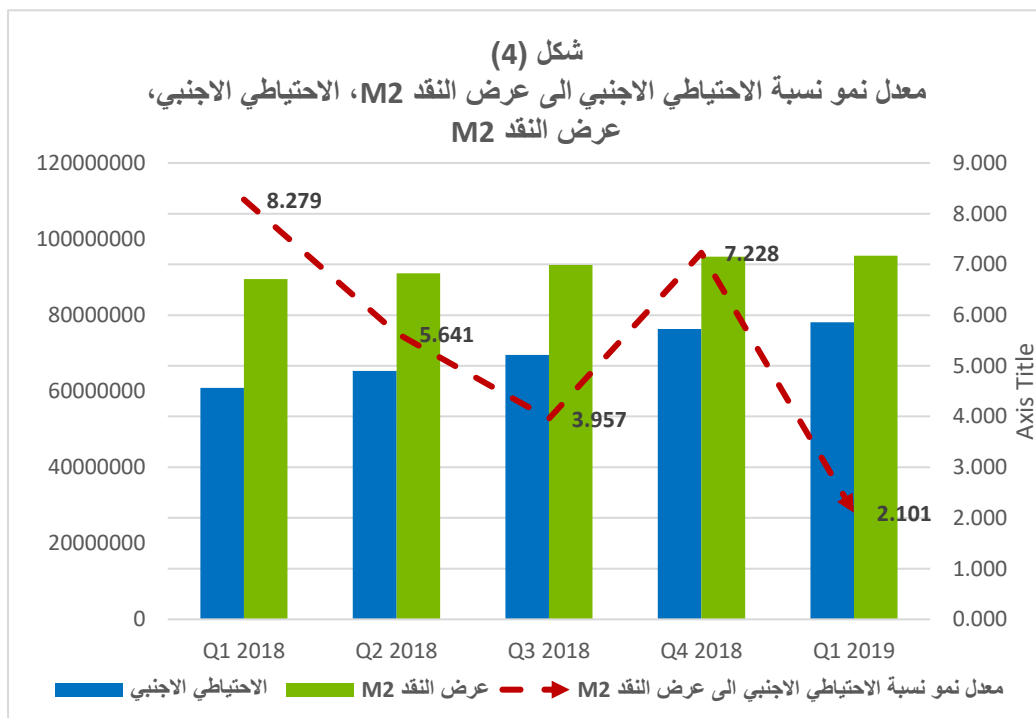
إذ سجّلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد ارتفاعاً في الفصل الأول من عام 2019 وصلت إلى (81.7%) بعد أن كانت (69.2%) في الفصل الأول للعام 2018، وهي أعلى مستوى وصلت اليه هذه النسبة منذ العام 2018، إذ تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المعيارية التي لا تقل عن (50%)، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يُعدّ مطمئناً ومن ثمّ فإنّه لا يوجد ضغط يذكر على الوضع المالي وعلى قيمة الدينار العراقي، وكما في الشكل (3).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M₂):

شهد نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M₂) ارتفاعاً أثناء الفصل الأول من العام 2019 ليصل إلى (6.8%) مقارنة في الفصل الأول من عام 2018 وعلى النحو المبين في الشكل (4)، إذ شهد حجم الاحتياطي الأجنبي ارتفاعاً بنسبة (28%) أثناء الفصل الأول من عام 2019 ليصل إلى (78,133) مليار دينار بعد أن كان (60,858) مليار دينار في الفصل الأول من عام 2018، بذات الوقت شهد عرض النقد الواسع (M₂) ارتفاعاً بنسبة (7%) أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (95,586) مليار دينار بعد أن كان (89,517) مليار دينار أثناء الفصل الأول من عام 2018، وبالتالي فإن ارتفاع حجم الاحتياطي بشكل أكبر من ارتفاع حجم عرض النقد الواسع (M₂) أدى إلى تباطؤ نمو نسبة الاحتياطي إلى عرض النقد الواسع (M₂).



ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة

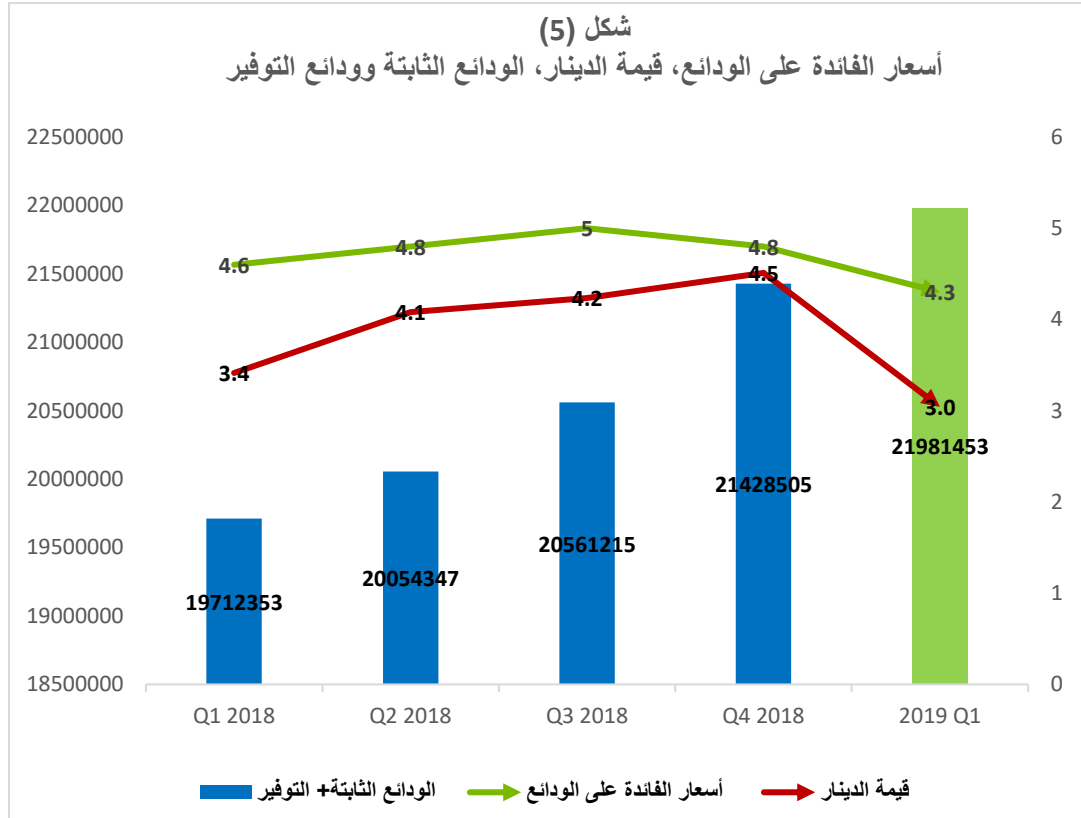
1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع²:

شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل انخفاضاً طفيفاً أثناء الفصل الاول من العام 2019 لتصل إلى (4.3%) بعدما كانت (4.6%) أثناء الفصل الاول من العام 2018، ويوضح الشكل (5) اتجاهات كلٍّ من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع الذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين، وبالاعتماد على البيانات الفصلية يلاحظ أن قيمة الدينار شهدت انخفاضاً طفيفاً في الفصل الأول 2019 لتصل إلى (3) بالمقارنة مع قيمتها في الفصل الأول 2018 التي بلغت (3.4).

إذ إنَّ زيادة حجم ودائع القطاع الخاص من (19712) مليار دينار في الفصل الاول من عام 2018 إلى (21981) مليار دينار في الفصل الاول من عام 2019 وبنسبة نمو كبيرة بلغت (11.5%) وهي اشارة إلى زيادة الوعي المصرفي للأفراد وارتفاع ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي التي تزامنت مع نجاح جهود البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع ظاهرة توطين الرواتب وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية لاسيما لموظفي القطاع العام بالإضافة للقطاع الخاص مما شجع على زيادة حجم الودائع لدى المصارف، وعلى النحو المبين في الشكل (5). تعد العلاقة بين قيمة العملة وأسعار الفائدة في العراق ضعيفة جداً،

² شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، الودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

إذ تم إثباتها من خلال نتائج التحليل القياسي الذي أكد ضعف العلاقة بين المتغيرين³، فضلاً عن ذلك فقد وجد التحليل القياسي ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع⁴.



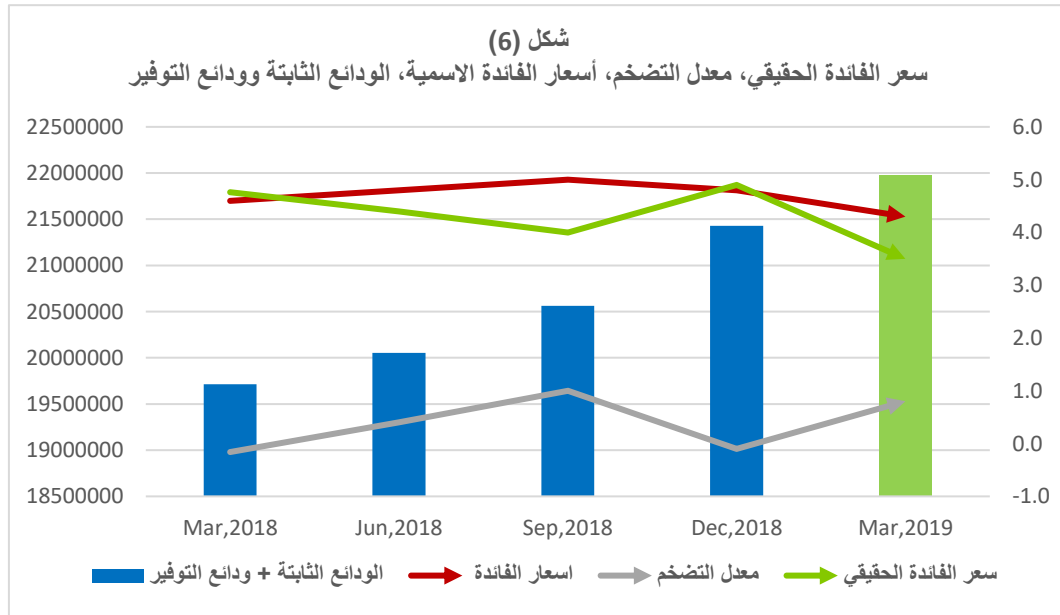
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

³ تم تقدير العلاقة بين معدل أسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الثاني لعام 2016 إلى غاية شهر آذار من عام 2019، وبعد تجاوز الانموذج المقدر جميع الاختبارات الاحصائية أوضحت النتائج عدم وجود علاقة بين أسعار الفائدة وقيمة الدينار.

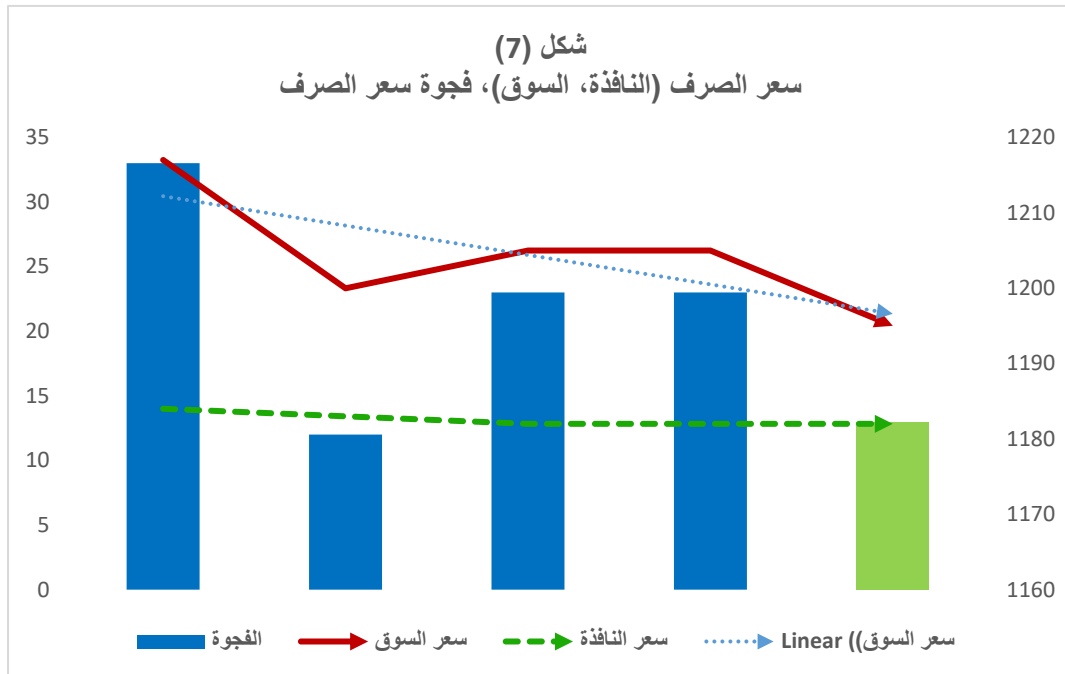
⁴ من خلال استخدام أنموذج VAR بينت النتائج الى ضعف العلاقة بين أسعار الفائدة وحجم الودائع خلال المدة من شهر كانون الثاني من عام 2016 إلى غاية شهر آذار من عام 2019، كما اثبت اختبار الحساسية (Sensitivity) الى ضعف العلاقة بين حجم الودائع واسعار الفائدة في العراق للمدة من كانون الثاني 2016 لغاية آذار 2019.

2- سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم، إذ سجل سعر الفائدة الحقيقي انخفاضاً أثناء الفصل الاول من عام 2019 ليصل إلى (3.5%) مقارنة بعدما كانت قيمته (4.8%) في الفصل الاول من عام 2018، إذ كان لارتفاع معدل التضخم بنسبة (0.8%) اثناء الفصل الاول من عام 2019 مقارنة بذات الفصل من عام 2018 وانخفاض معدلات الفائدة على الودائع الأثر في انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، إذ يتم من خلال احتساب سعر الفائدة الحقيقي إزالة آثار التضخم ليعكس العائد الحقيقي على الودائع (التوفير والثابتة) التي شهدت ارتفاعاً كبيراً بنسبة (11.5%) أثناء الفصل الاول من عام 2019 مقارنة في الفصل الاول من عام 2018، وعلى النحو المبين في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الارتفاع في حجم الودائع الزيادة في الطلب على العملة المحلية بصفقتها مخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة وكذلك استقرار أسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف التي وصلت الى (13) دينار فقط بين سعر النافذة وسعر السوق اثناء الفصل الاول من عام 2019 فيما بلغت (33) ديناراً اثناء الفصل الاول 2018، وبالتالي تم تقليص حجم المضاربة على العملة المحلية وزيادة ثقة الجمهور بها وعلى النحو المبين في الشكل (7).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة الذي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف يشير إلى توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

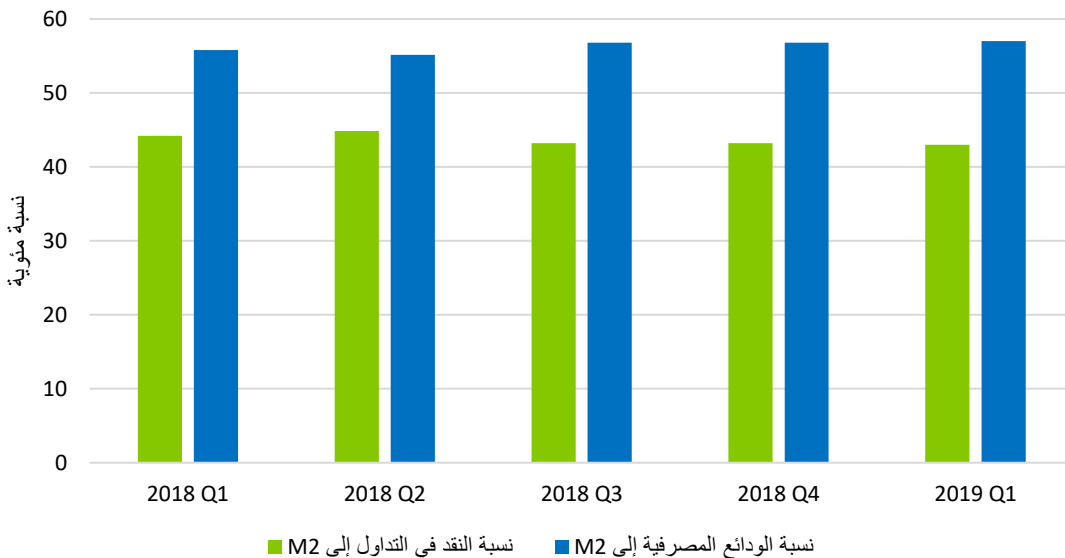
قد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للإقراض ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الأول من عام 2019.

2- الودائع المصرفية / M_2 :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، إن ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد بالمصارف.

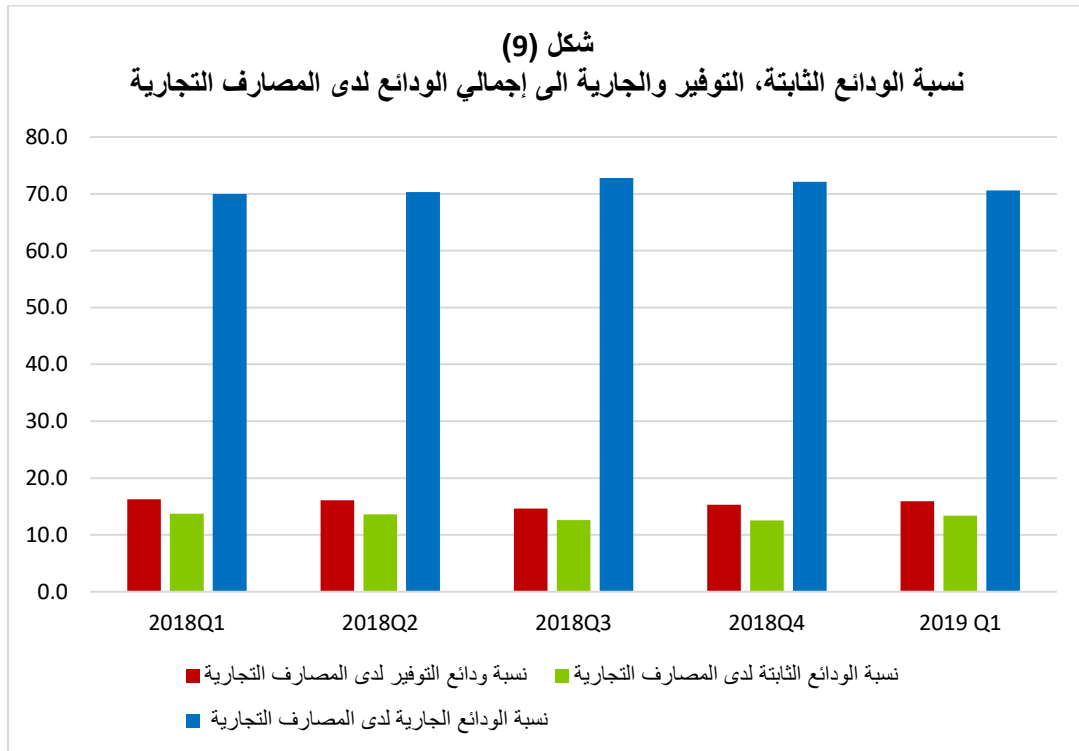
يوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 والتي ارتفعت من (56%) في الفصل الأول من عام 2018 إلى (57%) من الفصل نفسه من عام 2019، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 إلى (43%) في الفصل الأول عام 2019 بعد أن كانت (44%) للفصل نفسه من عام 2018، وهو أمر إيجابي يشير إلى زيادة ثقة الافراد في القطاع المصرفي من ناحية، ومن ناحية أخرى يشير إلى زيادة استقرار القطاع المصرفي من خلال زيادة حجم الودائع نسبةً إلى عرض النقد الواسع.

شكل (8)
نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية الى M_2



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

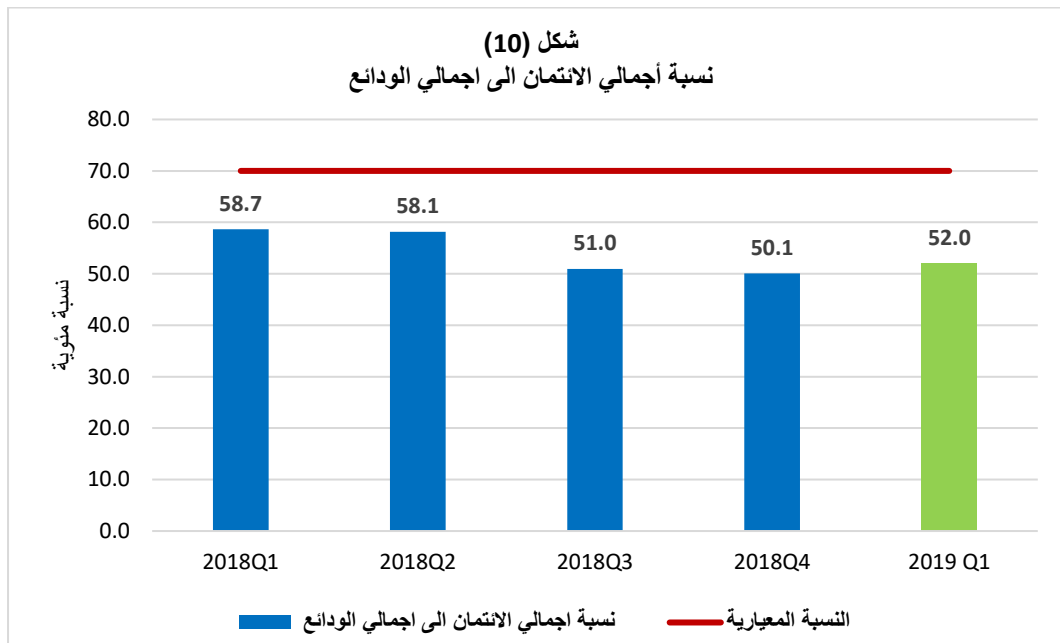
والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، والشكل نفسه يبين أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع من (70 %) في الفصل الأول عام 2018 إلى (70.6%) لنفس الفصل عام 2019 بنسبة نمو (0.8%)، فيما انخفضت الودائع الثابتة بشكل بسيط إلى (13.4%) في الفصل الأول عام 2019 بعدما كانت (13.7%) من الفصل نفسه عام 2019 بنسبة نمو سالبة بلغت (2.1%)، أما بالنسبة لودائع التوفير فقد انخفضت من (16.3%) في الفصل الأول عام 2018 إلى (15.9%) لنفس الفصل من عام 2019 بنسبة نمو سالبة بلغت (2.4%)، ولكن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع بنسبة (13.9%) أثناء الفصل الأول 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع 2018، وان هذا الارتفاع متأثر بالارتفاع الواضح في الودائع الجارية التي تشكل النسبة الأكبر من الودائع لدى المصارف التجارية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

3-إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). يُلاحظ من الشكل (10) أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (52%) في الفصل الاول 2019 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%).

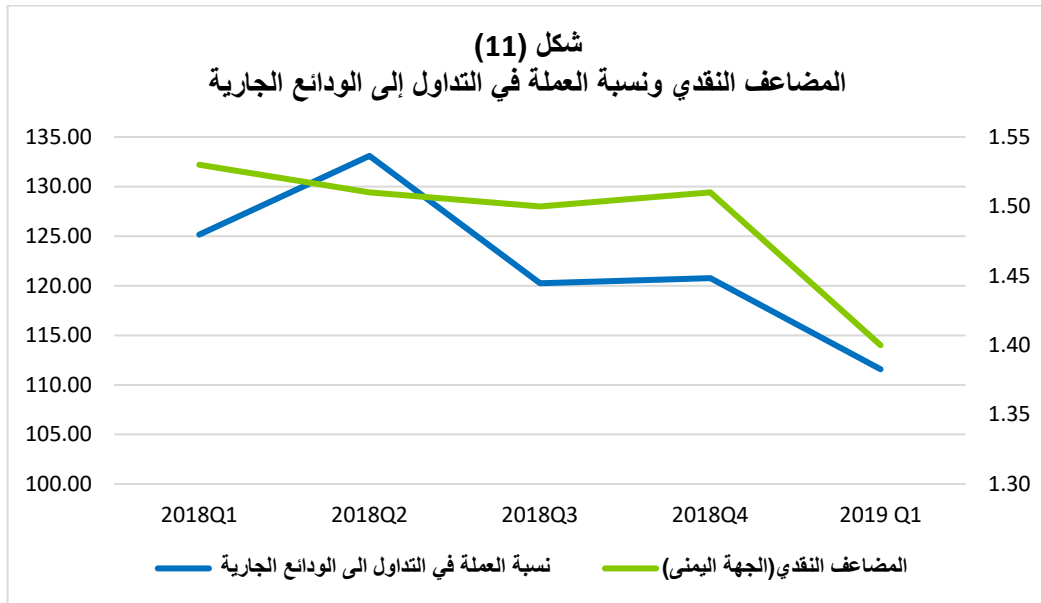


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

4- المضاعف النقدي:

يُعتبر المضاعف النقدي من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، إذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزء مهم منها، وعليه يُعرّف المضاعف على أنه رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع إلى ائتمان، ويتمّ قياسه من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 \ الأساس النقدي M_0)⁵، ومن ثمّ فإنّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعدّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، والشكل (11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

⁵ (M_0) الأساس النقدي: يمثل النقد المصدر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.
 (M_2) عرض النقد الواسع: يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة.

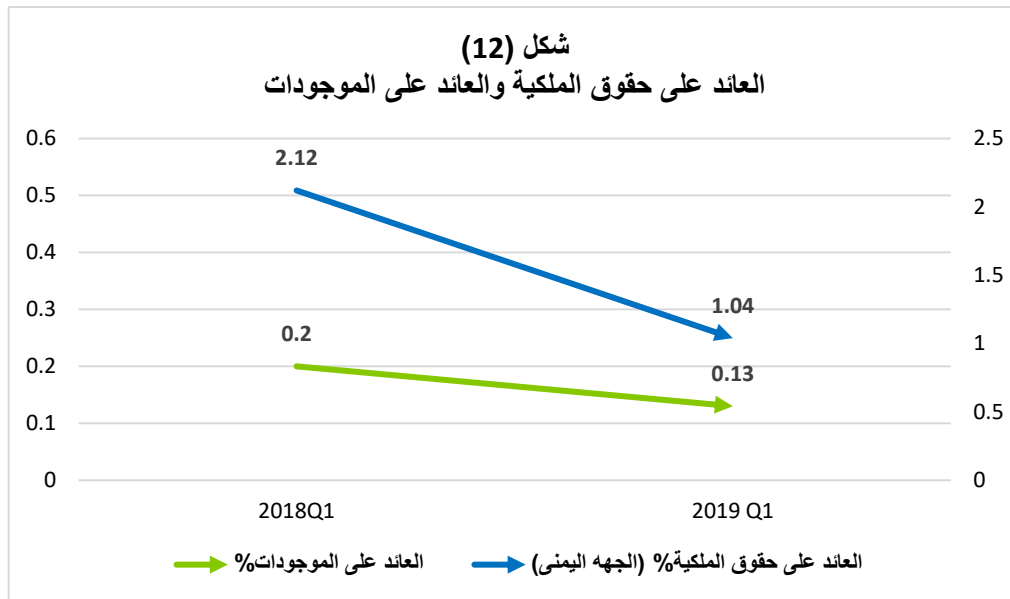


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (11) انخفاض في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الأول من عام 2019 ليصل الى (1.40%) بعد أن كان (1.53%) في نفس الفصل لعام 2018، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي يعود إلى انخفاض النشاط المصرفي خلال الفصل الاول من عام 2019، إذ أن نمو الائتمان الممنوح من المصارف التجارية إلى الجمهور كان اقل من نمو الاحتياطي الفائض، وبلغ معدل نمو في الائتمان النقدي خلال الفترة من الفصل الاول من عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019 (1.03%)، ومن جهة اخرى كان هناك زيادة في حجم الاحتياطي الفائض لدى المصارف بلغ معدل النمو فيه من الفصل الاول عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019 (34.1%)، أي أن المصارف أتبعَت سياسة تحفظية في عملية منح الائتمان مما أدى إلى انخفاض في قيمة المضاعف النقدي، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الاساس في خلق المضاعف النقدي، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يعد مؤشر لضعف استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

5-ربحية المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:



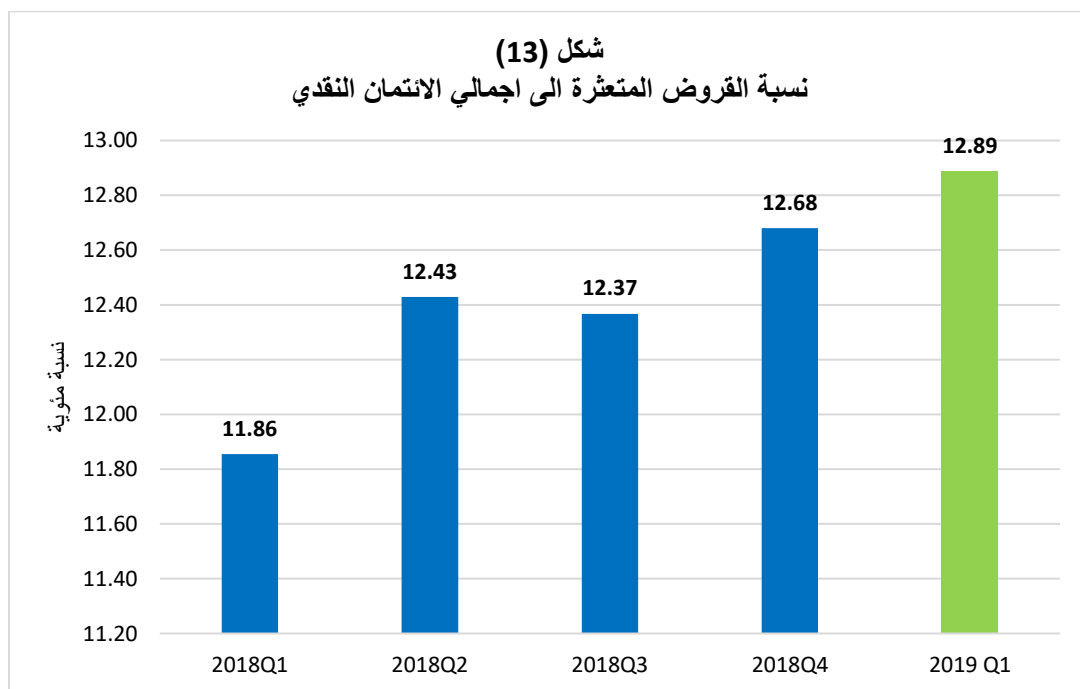
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (12) أنَّ نسبة العائد على الموجودات انخفضت في الفصل الأول لعام 2019 إلى (0.13%) بعد أن كان (0.20%) للفصل نفسه لعام 2018، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً ايضاً من (2.12%) في الفصل الأول لعام 2018 إلى (1.04%) للفصل نفسه من عام 2019، إنَّ هذا الانخفاض في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف يرجع في أحد اسبابه إلى انخفاض العوائد المتحصلة من نافذة بيع العملة بسبب انخفاض فجوة الاسعار بين سعر صرف النافذة وسعر صرف السوق،، أذ أنخفض هامش الربح على الدولار الواحد من (33) دينار خلال الفصل الأول عام 2018 إلى (14) دينار خلال نفس الفصل عام 2019، فضلاً عن انخفاض مبيعات نافذة بيع العملة من (12026) مليون دولار خلال الفصل الاول 2018 إلى (11778) مليون دولار خلال نفس الفصل عام 2019، ومن ناحية أخرى يعد انخفاض النشاط المصرفي المتمثل بانخفاض معدل نمو الائتمان

المقدم إلى الجمهور من قبل والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض العوائد لديها، أذ بلغ معدل نمو الائتمان من الفصل الاول عام 2018 إلى نفس الفصل عام 2019 نسبة (1.03%)، كل هذه الاسباب قد ساهمت في انخفاض نسبة العوائد لدى المصارف.

6- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

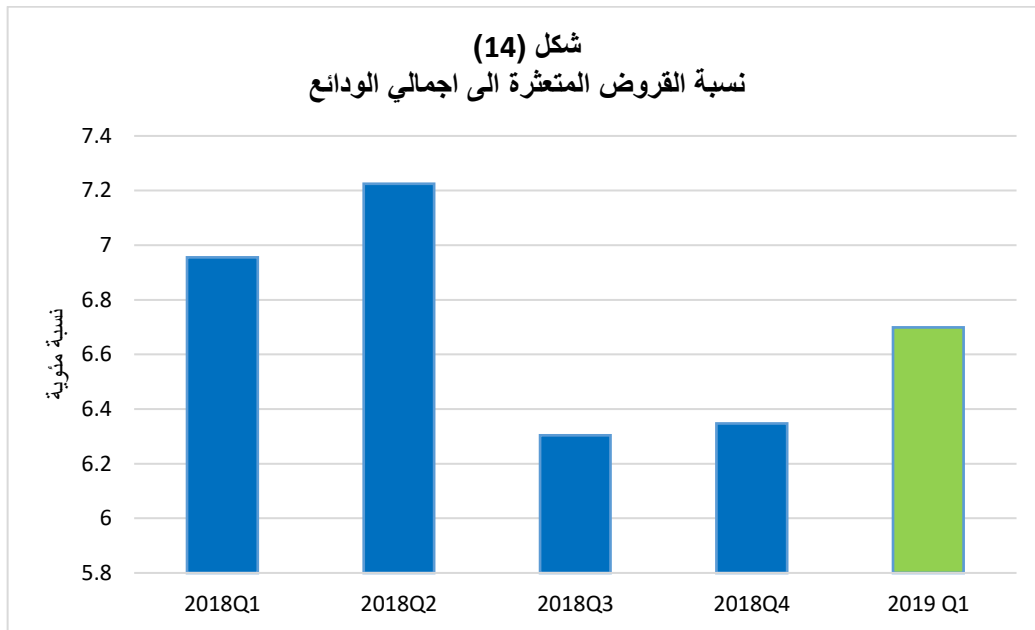
يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الأول من عام 2019 بلغت (12.9%) بعد أنّ كانت (11.9%) للفصل نفسه عام 2018، بمعدل نمو (8.4%)، أن هذا الارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يتطلب اهتماماً أكبر من قبل السلطات الاشرافية على الجهاز المصرفي والعمل على توجيه المصارف بوضع ضوابط لتقييد نمو الديون المتعثرة لحماية الجهاز المصرفي من التعثر وتعزيز سلامته المالية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:

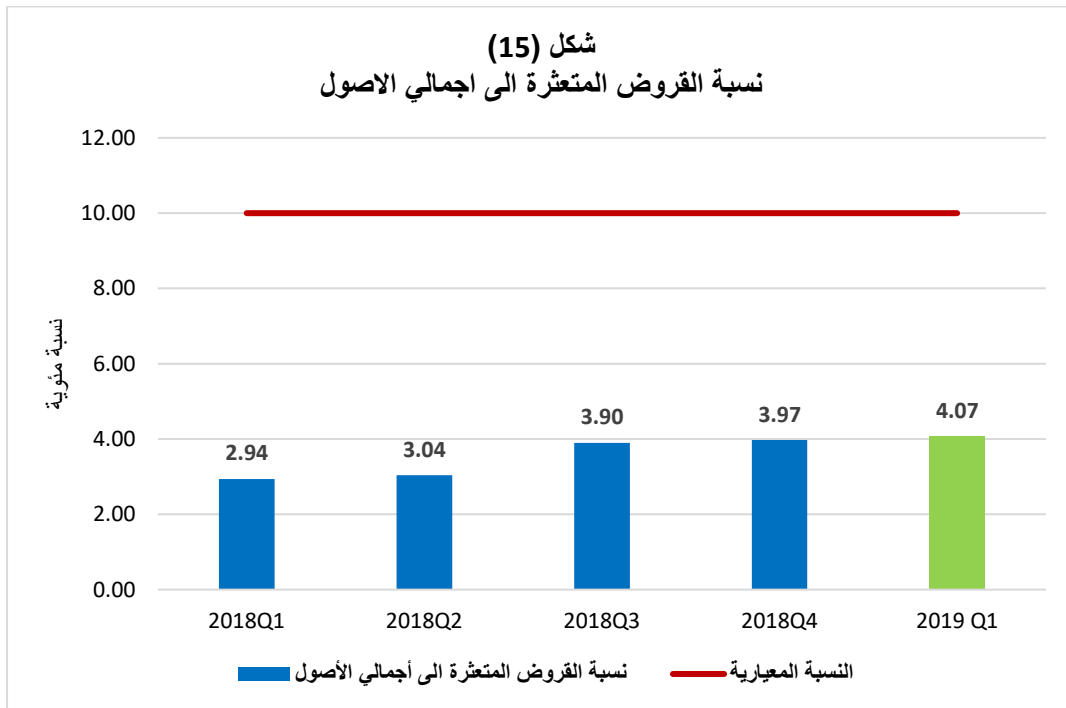


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يبين الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (6.9%) في الفصل الاول لعام 2018 إلى (6.6%) لنفس الفصل من عام 2019، أن هذا الانخفاض يعود بالأساس إلى الزيادة في معدل نمو الودائع أكبر من الزيادة في حجم القروض المتعثرة، إذ بلغ معدل النمو في حجم الودائع (14 %) من الفصل الاول عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019، في حين بلغ حجم النمو في الديون المتعثرة (9.8%) خلال نفس الفترة.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية⁶.



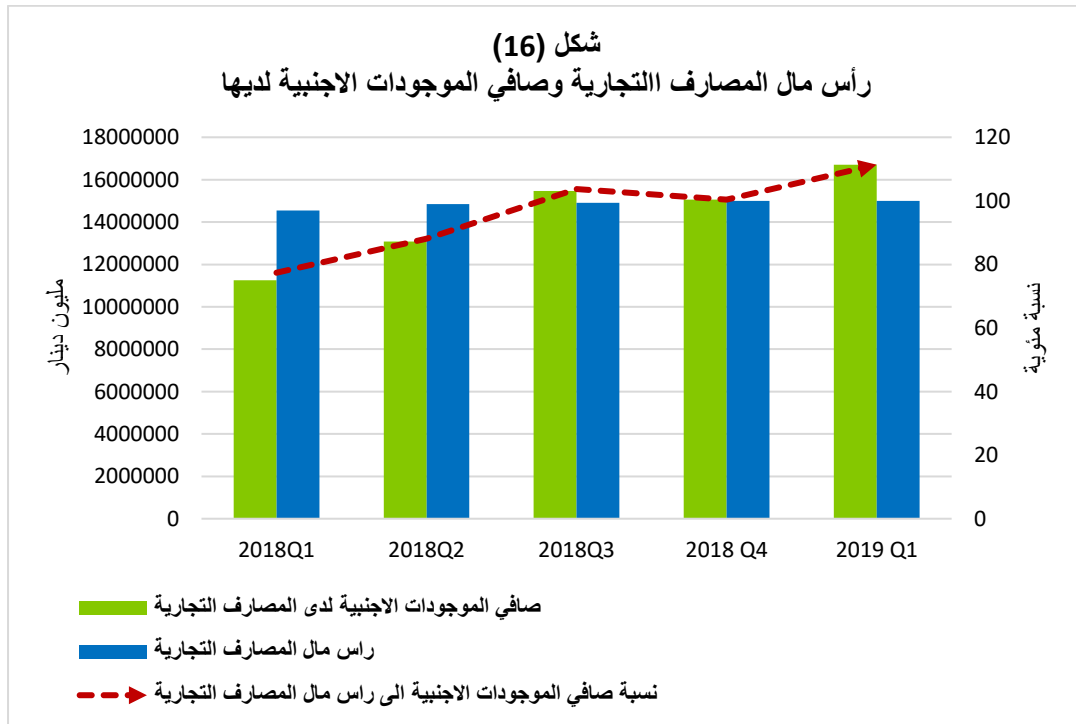
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ النسبة ارتفعت إلى (4.06%) في الفصل الاول لعام 2019 بعد أنّ كانت (2.9%) لنفس الفصل عام 2018، ولكن هذا الارتفاع لم يتجاوز النسبة المعيارية، ومن ثمّ فإنّ القطاع المصرفي العراقي لن يعاني من أزمة في الأجل القصير على الرغم من ارتفاع هذا المؤشر، ولكن هذا الارتفاع يتطلب من السلطات الاشرافية اتخاذ التدابير اللازمة للحد منه.

⁶ Asli Demircug –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

9- صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، الشكل (16) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

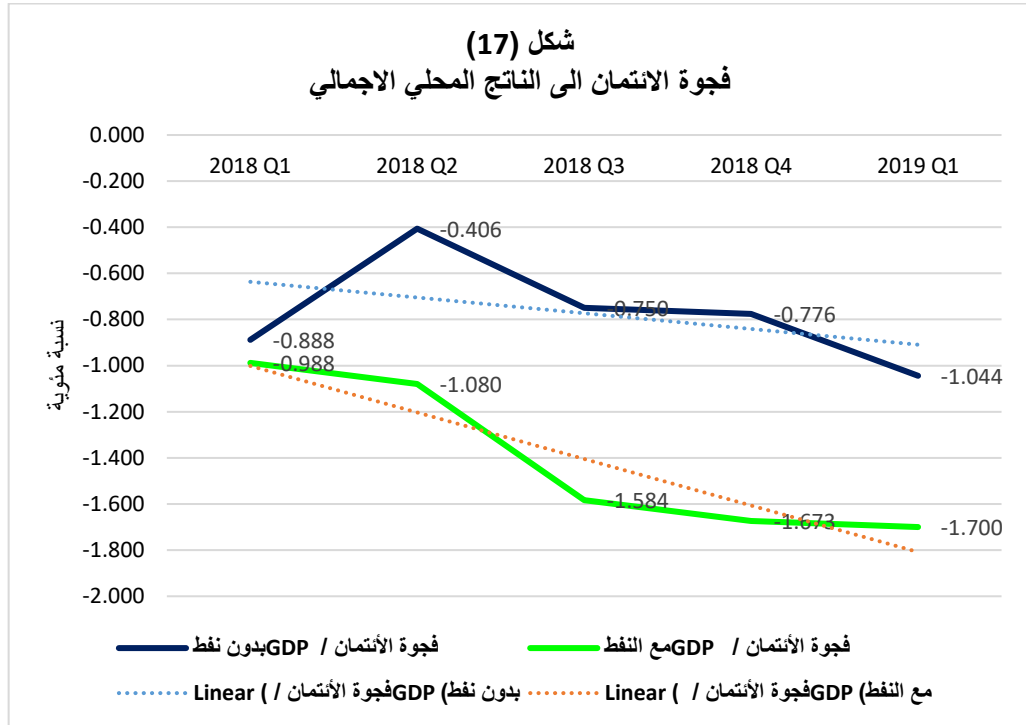
من الشكل (16) يُلاحظ أنَّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد ارتفعت من (77.3%) في الفصل الأول من عام 2018، إلى (111.3%) للفصل نفسه من عام 2019، أن الارتفاع في هذه النسبة يرجع أساساً إلى نمو الموجودات الأجنبية بنسبة أكبر من نمو رؤوس الاموال، اذ نمت الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (48.4%) من الفصل الأول عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019، بينما زادت رؤوس أموال المصارف التجارية بنسبة (3.1%) خلال نفس الفترة، هذا الارتفاع في نسبة الموجودات الأجنبية

لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، لكن في المقابل هناك استقرار في أسعار الصرف عند (1196) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الأول لعام 2019 بعدما كان (1217) دينار للدولار لنفس الفصل من عام 2018، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثَمَّ فإنَّ الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنَّ القطاع المصرفي العراقي غير معرّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في العراق، بالإضافة إلى ذلك أن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي⁷، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (81.2%) في الفصل الأول عام 2019، مما يجعل الزيادة في هذا المؤشر مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

10- فجوة الائتمان للناتج:

تُعرَّف فجوة الائتمان بأنَّها نسبة الائتمان المقدَّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت هذه النسبة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنَّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثَمَّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (17) يوضح ذلك:

⁷ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة اقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

إنَّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10 %)، ومن الشكل (17) يتضح أنَّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي سالبة سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون نفط، وهذا يشير إلى أنَّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع الأخذ بمزيد من الحسابات قواعد منح الائتمان السليم المعروفة.

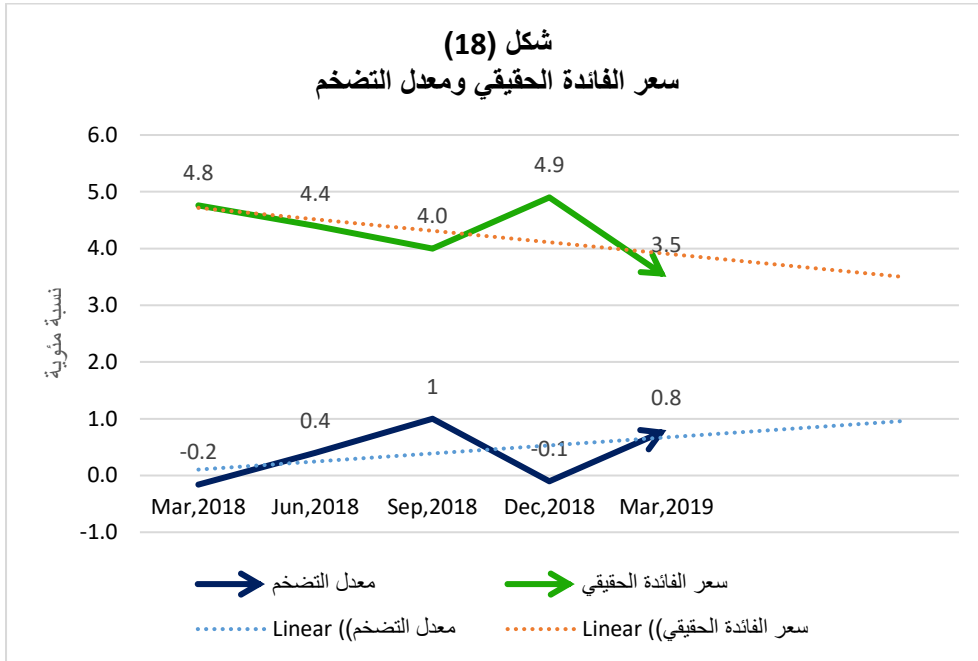
الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

يعد التضخم أحد المؤشرات المهمة التي يتم متابعتها باستمرار على مستوى الاقتصاد، وينظر إلى استقرار الأسعار على أنه أهم هدف للسياسة النقدية لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يقلل من القوة الشرائية للعملة المحلية ويترك انعكاسات قد تكون غير مرغوبة على النمو الاقتصادي، وإن التغيرات في معدل التضخم بالضرورة لها آثار على القطاع المصرفي، إذ يؤثر معدل التضخم بالجهاز المصرفي من خلال أسعار الفائدة الاسمية إيجاباً، وبأسعار الفائدة الحقيقية سلباً، إذ سجل معدل التضخم ارتفاعاً أثناء الفصل الأول من عام 2019 ليصل إلى (0.8%) بعد أن سجل (0.2-%) أثناء الفصل الأول من عام 2018 وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة (2.5%) وارتفاع أسعار الصحة والنقل بنسبة (0.2%) وارتفاع أسعار التعليم بنسبة (0.4%) وارتفاع السلع والخدمات المتنوعة بنسبة (0.3%)⁸. أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض العائد الحقيقي على الودائع (انخفاض سعر الفائدة الحقيقي)، ومن جهة أخرى أنخفض سعر الفائدة الاسمي من (4.6%) خلال الفصل الأول عام 2018 إلى (4.3%) لنفس الفصل عام 2019 مما أدى إلى انخفاض العائد الحقيقي (سعر الفائدة الحقيقي)، إذ أنخفض سعر الفائدة الحقيقي أثناء الفصل الأول لعام 2019 ليصل إلى (3.5%) بعد أن سجل (4.8%) أثناء الفصل الأول من عام 2018، وكما هي موضحة بالشكل (18).

⁸ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهر آذار 2019.

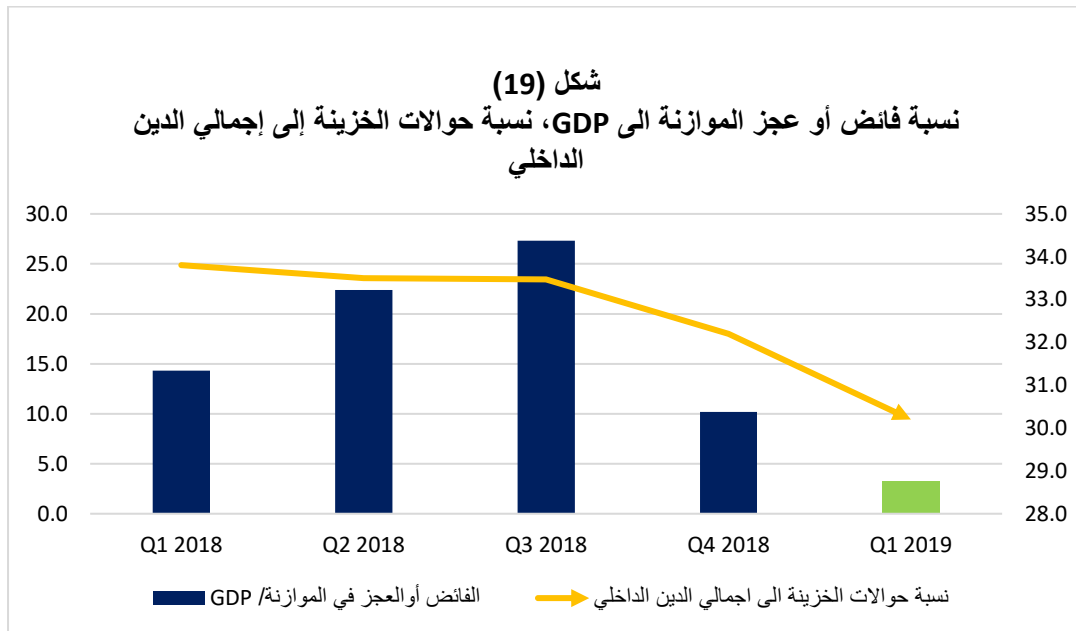


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP انخفاضاً أثناء الفصل الأول من عام 2019 لتصل إلى (3.3%) بعدما كانت (14.3%) لنفس الفصل من عام 2018 وذلك نتيجة لانخفاض الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (2,028,613) مليون دينار أثناء الفصل الأول من عام 2019 بعدما كان (8,388,422) مليون دينار لنفس الفصل من عام 2018، وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات بنسبة بسيطة من (21,431,309) مليون دينار خلال الفصل الأول عام 2018 إلى (20,458,173) مليون دينار خلال نفس الفصل عام 2019، رغم انخفاض الإيرادات بنسبة بسيطة كان هناك انخفاض في الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، فقد انخفضت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية نسبة إلى إجمالي

الدين الداخلي⁹ من (33.8%) في الفصل الأول من عام 2018 إلى (30.2%) في الفصل الأول من عام 2019¹⁰، وكما هو موضح بالشكل (19)، إذ ان تراجع مزاحمة المالية العامة كان له التأثير الايجابي على الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، إذ ارتفع الائتمان¹¹ المقدم للقطاع الخاص بنسبة (9.1%) اثناء الفصل الأول من عام 2019 ليصل إلى (29451786) مليون دينار بعدما كان (26987220) مليون دينار اثناء الفصل الأول من عام 2018.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، حيث يعرف على أنه (مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة) وبالتالي هو يلخص النشاطات الاقتصادية

⁹ إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).

¹⁰ البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

¹¹ تشمل الائتمان النقدي والتعدي المقدم من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص.

التي قام بها البلد خلال تلك الفترة الزمنية، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي والاهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعتبر الناتج المحلي الاجمالي وصف للحالة الاقتصادية للبلد، أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أنتعاش النشاط الاقتصادي وزيادة الفرص الاستثمارية فيه وتحسن بيئة الاستثمار مما ينعكس على تحسن النشاط المالي للمصارف من طريق جذب الودائع ومنح القروض والعكس صحيح.

قد سجل الناتج المحلي الإجمالي في العراق ارتفاعاً في الفصل الأول من عام 2019 ليصل إلى (60613033) مليون دينار بعد أن كان (58587037.5) مليون دينار لنفس الفصل عام 2018، محققاً نسبة نمو بلغت (3.5%) كما موضحة في الشكل (20)، وهو اشارة إلى الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية والتحسين النسبي في الظروف الأمنية في العراق.

